إستراتيجية خماسية واستمرار إعادة هيكلة أعمال البنك.. وعموميته أقرت توزيع 9٪ نقدا

محمد الجراح لمساهمي «الدولي»: انتظروا نقلة نوعية للبنك

من اليمين المدقق الشرعي والشيخ محمد الجراح ولؤي مقامس خلال عمومية «الدولي»

حضور كثيف ويبدو جواد بوخمسين و انور بوخمسين خلال الجمعية العمومية

محمود فاروق

كشف رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي محمد جراح الصباح عن قرار مجلس إدارة البنك بالاستعانة بمكتب استشاري عالمي متخصص لوضع استراتيجية شاملة للبنك للفترة الممتدة من 2015 وحتى عام 2020، ومن شأن تنفيذ أهداف تلك الإستراتيجية تحقيق نقلة نوعية للبنك خلال تلك السنوات وبما يعود بالخير على المساهمين والمودعين جميعا.

جاء ذلك خلال الجمعية العمومية للبنك التي عقدت أمس بنسبة حضور 80,3٪، التي وافقت على توصية مجلس إدارة البنك بتوزيع أرباح نقدية بواقع 9٪ من القيمة الاسمية للسهم (أي 9 فلوس للسهم) للمساهمين المقيدين في سجلات البنك بتاريخ انعقاد الجمعية.

وقال الصباح ان عام 2014، تميز بنجاح البنك في استمراره بتحقيق الأرباح، وذلك على الرغم من الظروف الاقتصادية غير المشجعة والتي تأثرت بانخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2014، حيث حقق البنك نموا في إيراداته التشغيلية بلغت نسبتها 8,6٪ لتبلغ نحو 69,6 مليون دينار مقارنة بنحو 64,1 مليون دينار في عام 2013.

تنويع الإيرادات

وأضاف ان البنك استطاع تنويع إيراداته التشغيلية، وذلك من خلال استمراره في إعادة هيكلة أعماله بحيث تكون مصادر إيراداته متنوعة ومستقرة، وهو ما تعكسه بوضوح النتائج المالية، التي نجمت عن تنويع مصادر إيراداته.

توسيع شبكة الفروع إلى 30 فرعاً

معدل كفاية رأس المال الدولي 24,3٪

نمو محفظة التمويل لمليار دينار بنسبة 9٪

1,66 مليار دينار إجمالي أصول البنك بنمو 11٪

قاعدة عملائه

وبين ان «الدولي» نجح في تنويع تمويل القطاعات الاقتصادية المتعددة، وتقديم خدماته المصرفية لقطاعات متنوعة كقطاع الإنشاءات ومواد البناء والنفط والغاز والطاقة والتجارة وأعمال البنية التحتية.

مشاريع متوسطة

وأشار الصباح إلى اهتمام البنك بالمشاريع المتوسطة والصغيرة، حيث نجح «الدولي» في تقديم خدماته المصرفية والتمويلية لها بشكل ملحوظ، يضاف إلى ذلك توسيع شبكة الفروع التي سيبلغ عددها 30 فرعا بنهاية العام 2015، تقدم خدماتها إلى مجموعة كبيرة من العملاء على مستوى محافظات الكويت، إلى جانب شبكة واسعة من أجهزة السحب الآلي.

عمليات التجزئة

وأكد على استمرار البنك في تحسين وتنويع عمليات التجزئة المقدمة لعملاء «الدولي» والابتكار فيها لجذب عملاء جدد من خلال تحديد الشرائح الاستراتيجية المستهدفة، وتطوير منتجات «الدولي» لتلبية حاجة الشرائح على أكمل وجه.

الأرباح الصافية

وأوضح ان الأرباح الصافية بلغت نحو 13,7 مليون دينار، وبلغت ربحية السهم 14,6 فلسا، وارتفع العائد النقدي بما نسبته 50٪ ليصل إلى 3,6٪ مقابل 2,4٪ لعام 2013، وبلغ إجمالي الأصول 1,66 مليار دينار مقارنة بنحو 1,50 مليار دينار لعام 2013 أي بزيادة بلغت نسبتها نحو 11٪. ومن جانب آخر، نمت محفظة التمويل بنسبة 9٪ لتصل إلى 1,072 مليار دينار تقريبا مقارنة مع 980 مليون دينار لعام 2013.

ولفت إلى ان الودائع في البنك شهدت نموا بنسبة 5٪ لتصل إلى 987 مليون دينار لعام 2014 مقارنة مع 939 مليون دينار لعام 2013.

كما ان الإيرادات غير التمويلية «باستثناء إيرادات الاستثمار» بلغت في عام 2014 ما يعادل 11,4 مليون دينار مقابل 7,8 ملايين أي بزيادة بلغت نحو 46٪، كما ان إيرادات الأتعاب والعمولات قد ارتفعت بنسبة 23٪ عن عام 2013.

مؤشرات الرقابة

وأفاد بأن مؤشرات الرقابة على المصروفات تحسنت، حيث انخفضت نسبة التكاليف إلى الإيرادات بنسبة 5٪ مقارنة بعام 2013 وانعكس هذا الأداء الجيد إيجابيا. وإن هذه المؤشرات تبشر بالخير وتشير بلا شك إلى معدلات نمو مستدامة ومتناسقة مع آليات العمل.

وعلى صعيد آخر، قال الجراح ان معدل كفاية رأس المال وفقا لمعدل بازل (III) بلغ نحو 24,38٪، وهي معدلات مرتفعة وأعلى من المعدلات المطلوبة من الجهات الرقابية وتعكس متانة الوضع المالي للبنك، كما بلغ معيار الرفع المالي نحو 11,56٪.

معايير الحوكمة

وأوضح انه في إطار تعزيز أفضل الممارسات للإدارة السليمة وتطبيق معايير الحوكمة، وتنفيذا للتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي «بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية»، استمر بنك الكويت الدولي في تكريس تلك الممارسات السليمة من خلال تطبيق أفضل الممارسات في مجالات الحوكمة.

وحدة الإفصاح

وأضاف ان الدولي قام بتعزيز دور وحدة الإفصاح والشفافية وعزز كوادرها بالدورات التدريبية المتخصصة في مجالات عملها.

وأشار إلى محافظة البنك على التصنيف الممنوح له من قبل وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني «Fitch Rating»، وهي إحدى ثلاث من كبريات وكالات التصنيف الائتماني في العالم، وهو بدرجة A+ والذي يقيس احتمال تعثر الائتمان الصادر على المدى الطويل الأجل، مع الإبقاء على النظرة المستقبلية مستقرة.

الجمعية العمومية

ومن جانبها، وافقت الجمعية العمومية العادية للبنك على جميع بنود جدول الأعمال، كما وافقت العمومية غير العادية على إضافة مادة إلى عقد التأسيس تحمل رقم 10، ونصها كالتالي: يتم الاحتفاظ بنسخة أصلية من عقد الشركة في مركزها الرئيسي وعلى موقعها الإلكتروني، كما تحفظ نسخة أصلية من هذا العقد بملف الشركة لدى الإدارة المختصة بوزارة التجارة والصناعة. بالإضافة لتعديل المواد: 29، 33، 43، 45 من النظام الأساسي.

نمو متوقع للبنك بين 15 و20٪ بنهاية 2015

لؤي مقامس: «الدولي» نحو إصدار صكوك

كشف الرئيس التنفيذي في بنك الكويت الدولي لؤي المقامس أن البنك يدرس إصدار صكوك خلال الفترة المقبلة، مبينا أن هناك دراسة يتم إعدادها حاليا والفكرة موجودة، إلا أنه لا توجد نتائج نهائية لها حتى الآن.

وبين المقامس أن تعديلات الجمعية العمومية غير العادية تشمل هذا التوجه.

وفيما يتعلق بتأثير نمو البنوك الاسلامية على أرباح وحصة البنوك التقليدية في السوق، أوضح المقامس لا تأثير على البنوك التقليدية من نمو نظيرتها الاسلامية، فالحكومة أقرت خطة تنموية خمسية بكلفة 34 مليار دينار، وكذلك هناك نمو وتوسع في العديد من القطاعات، بالإضافة إلى نمو ملحوظ.

وبين المقامس أن وجود توازن بين عدد البنوك التقليدية والاسلامية أوجد نوعا من الاستقرار في القطاع المصرفي، مشيرا إلى أن العدد الحالي «مناسب».

وفي رأيه حول طلب أحد البنوك التقليدية التحول إلى بنك إسلامي، أشار المقامس الى أن القرار في هذا يعود إلى بنك الكويت المركزي.

ولفت الى أن هناك سيولة إضافية تعززها خطة التنمية الخمسية الثانية، إضافة إلى الثلاثين مليارا الخاصة بالخطة الأولى وهو ما أوجد فرصا كبيرة أمام القطاع المصرفي للعمل سواء داخل الكويت أو خارجها.

وحول تطور الأوضاع السياسية الأخيرة في المنطقة والكويت وتأثيرها على القطاع المصرفي، أكد المقامس أنه لا تأثير للأوضاع السياسية على القطاع المصرفي.

وفيما يتعلق بحجم التسويات التي أبرمها البنك مع العملاء خلال 2014، أوضح المقامس أن التسويات على قدم وساق، لافتا الى أن هناك تسوية مع عميل تمت بحدود تتراوح بين 30 و40 مليون دينار خلال 2014 وحتى الآن. وأشار إلى أن الأبواب مفتوحة لعمل التسويات مع العملاء الراغبين في ذلك خلال الفترة المقبلة. وقال إن أي عميل يقوم بالتواصل مع البنك لعمل تسوية يتم على الفور التواصل معه للوصول إلى نقاط بشأن التسوية معه. وحول توقعاته لنمو أداء البنك في 2015، أشار إلى أن هناك دراسة تم انجازها في 2015 والنمو المتوقع يتناسب مع أداء السوق وكذلك التطورات التي شهدها القطاع المصرفي خلال السنوات الماضية، مشيرا إلى أن النمو سيكون في حدود تتراوح بين 15 و20٪.

وقال إن الحصة السوقية تزداد كذلك مع النمو المتوقع خلال 2015. وحول دخول البنك في المشروعات النفطية المدرجة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المقبلة، أوضح المقامس أن هناك نية للمشاركة في كل المشروعات النفطية التي تتم دراستها. وقال إن الدخول في تلك المشاريع يتم بناء على دراسات ومتطلبات تتناسب مع أوضاع البنك. وأوضح أن تمويل تلك المشاريع إما يكون بشكل مباشر أو من خلال تحالفات مع بنوك أخرى. وفيما يتعلق بوضع المخصصات خلال الفترة المقبلة، أشار المقامس الى أن المخصصات يجب النظر لها بشكل إيجابي، وموضوع المخصصات نوع من دعم حقوق المساهمين على المدى البعيد. وأضاف مادام هناك توزيعات والوضع الجيد للسوق يعطي انطباعا جيدا عن أداء البنك. وحول ترتيب قرض مجمع يكون البنك طرفا فيه، قال المقامس البنك لا يتوقف عن الدخول في فرص مادام هناك مشاريع يتم طرحها والدخول يكون بشكل مباشر أو من خلال تحالفات.

وحول تطبيق معايير بازل 3 وتأثيرها على معيار كفاية رأسمال البنك، أشار المقامس الى أن وضعنا «مرتاح»، لافتا الى أن الرقم فوق المتطلبات التي وضعها بنك الكويت المركزي بكثير.

وفيما يتعلق بوجود ملاحظات على الاقتراح الذي تمت الموافقة عليه من قبل اتحاد المصارف بخصوص تنقل عملاء القروض الاستهلاكية والمقسطة بين البنوك، أشار إلى أن المقترح جيد وللعميل الحق في اختيار البنك الذي يريد في ظل وجود الضوابط القانونية الكفيلة بحفظ حقوق العميل والبنك وتعليمات بنك الكويت المركزي.

وحول حجم السيولة المتوقعة من عمل المزادات العقارية، أشار المقامس إلى أن البنك لم يعلن عن مزادات لأن بنك الكويت الدولي يختلف عن البنوك الأخرى التي لديها محفظة عقارية. وبين أن أرض الصانع ليس بها مزادات وهي عبارة عن أرض سيتم عمل تسوية عليها. وعلق المقامس على الأصول غير المتوافقة الناتجة عن عملية التحول من بنك تقليدي إلى إسلامي بالقول تم الانتهاء منها بالكامل وجميع أصول البنك حاليا متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ونفى المقامس أن يكون لوجود فروع للبنوك الأجنبية أي تأثير على البنوك المحلية والقطاع المصرفي، مبينا أن وجود فرص متزايدة يتيحها النمو الاقتصادي يعد أمرا جيدا للمنافسة بين البنوك من ناحية وزيادة قدرة القطاع المصرفي على تحقيق المزيد من النمو.

وأوضح أنه لا يوجد تكسير عظام بسبب دخول فروع لبنوك أجنبية، والاقتصاد بحاجة إلى دخول تلك البنوك مادام هناك فرص. وقال المقامس إن الذي يحصل على سهم بنك الكويت الدولي يكون للاستثمار وليس للمضاربة، والدليل أن السهم يسير على وتيرة إيجابية وأنه لا يدخل في سعر السهم الذي يحدده العرض والطلب وما نقوم به هو تعزيز وزيادة الإيرادات التشغيلية للبنك على المدى البعيد.

شركة الكويت للتأمين ش.م.ك

منذ عام ١٩٦٠

ملخص قرارات الجمعية العمومية العادية المنعقدة في 2015/3/26

اعتماد الأرباح النقدية التي أوصى مجلس الإدارة بتوزيعها على المساهمين المسجلين في سجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية في 2015/3/26 بمعدل 20% من رأس المال الاسمي والمدفوع أي عشرون فلساً للسهم الواحد على أن يبدأ التوزيع بتاريخ 2015/4/5.

ومن يرغب بالإطلاع على تفاصيل المحضر بالكامل والبيانات المالية يرجى التفضل بزيارة موقع الشركة www.kic-kw.com

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2014

	إيضاح	2014	2013
الموجودات			
ممتلكات ومعدات	3	1,655,162	1,801,206
إستثمارات عقارية		135,187	135,187
قروض بضمان وثائق التأمين على الحياة		230,020	123,803
إستثمارات متاحة للبيع	4	60,710,962	60,062,013
مستحق من شركات تأمين وإعادة تأمين		5,189,389	5,800,943
حصة معيدي التأمين في إحتياطي تعويضات تحت التسوية		40,763,134	23,562,629
مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى	5	8,872,182	10,788,896
ودائع ثابته لدى البنوك	6	34,947,934	29,169,686
النقد والنقد المعادل	7	9,584,795	3,390,569
مجموع الموجودات		162,088,765	134,834,932
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	8	19,404,000	19,404,000
إحتياطي قانوني	8	9,702,000	9,702,000
إحتياطي اختياري	8	17,500,000	17,500,000
أسهم الخزينة	9	(2,676,969)	(2,575,354)
إحتياطي إستثمارات في القيمة العادلة		9,792,970	4,857,620
أرباح مرحلة		6,696,966	5,273,625
مجموع حقوق الملكية		60,418,967	54,161,891
المطلوبات			
إحتياطيات فنية	10	84,429,150	63,520,330
مستحق إلى شركات تأمين وإعادة تأمين		7,016,984	7,900,632
دائنو تأمين وأرصدة دائنة أخرى	11	10,223,664	9,252,079
مجموع المطلوبات		101,669,798	80,673,041
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		162,088,765	134,834,932

بيان الدخل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

	إيضاح	2014	2013
الإيرادات			
إجمالي الأقساط المكتتبة		35,615,709	33,975,646
حصة معيدي التأمين		(15,481,120)	(13,956,160)
صافي الأقساط المكتتبة		20,134,589	20,019,486
التغير في إحتياطي أخطار سارية الأقساط المكتسبة		408,955	(1,540,830)
		20,543,544	18,478,656
عمولات مستلمة		2,735,391	2,434,194
إيرادات الإستثمارات	12	4,664,604	3,759,300
إيرادات أخرى		916,792	1,449,294
المجموع		28,860,331	26,121,444
المصروفات			
صافي التعويضات المتكبدة		(11,156,129)	(11,687,841)
التغير في الإحتياطي الاضافي		(1,000,000)	-
التغير في المال الإحتياطي لتأمينات الحياة		(1,738,215)	742,773
تأمينات الحياة - انتهاء أجل		(985,555)	(1,141,287)
تأمينات الحياة - وثائق تم تصفيتها		(115,308)	(226,592)
عمولات مدفوعة		(3,709,242)	(3,879,680)
مصاريف عمومية وإدارية		(4,245,848)	(4,026,904)
حقوق المشتركين		31,411	(14,406)
المجموع		(22,918,886)	(20,233,937)
الربح قبل المخصصات والإستقطاعات الضريبية والمكافآت		5,941,445	5,887,507
خسارة الإنخفاض في القيمة لإستثمارات في أوراق مالية		(507,233)	(1,379,433)
الربح قبل الضرائب والمكافآت		5,434,212	4,508,074
مكافأة اعضاء مجلس الإدارة		(56,000)	(56,000)
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		(54,342)	(45,081)
ضريبة دعم العمالة الوطنية		(125,521)	(121,700)
ضريبة الزكاة		(50,208)	(48,680)
مجموع الإستقطاعات الضريبية والمكافآت		(286,071)	(271,461)
صافي ربح السنة		5,148,141	4,236,613
ربحية السهم (فلس)	13	27.64	22.75

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لشركة الكويت للتأمين ش.م.ك.ع «الشركة»، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2014 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وكذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية إدارة الشركة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسئولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بشكل عادل طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية هي أيضاً المسئولة عن وضع نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من أيه أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطاء.

مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي على تلك البيانات المالية اعتماداً على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن هذه المعايير تتطلب منا الإلتزام بمتطلبات المهنة الأخلاقية وتخطيط وأداء أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية لا تحتوي على أخطاء مادية.

إن أعمال التدقيق تتطلب تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق على المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية. إن تلك الإجراءات تعتمد على الحكم المهني لمراقب الحسابات بما في ذلك تقييم خطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. في سبيل تقييم تلك الأخطار فإن مراقب الحسابات يأخذ في عين الإعتبار الرقابة الداخلية المرتبطة بإعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق الملائمة، وليس بغرض إبداء رأي على فعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة. إن أعمال التدقيق تتضمن أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة بالإضافة إلى تقييم العرض الشامل للبيانات المالية.

بإعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس معقول يمكننا من إبداء رأينا.

الرأي

برأينا، أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة - من جميع النواحي المادية - عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2014 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية التنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة تمسك حسابات منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما ورد في دفاتر الشركة، وأننا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية والقانون رقم 24 لسنة 1961 وتعديلاته اللاحقة في شأن شركات التأمين ووكلاء التأمين والقواعد المتعلقة بهما وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما اللاحقة على وجوب إثباته فيها. وإن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وإنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 مخالفات مادية لأحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية أو لأحكام القانون رقم 24 لسنة 1961 والتعديلات اللاحقة له أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما اللاحقة على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة أو في مركزها المالي.

بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

رابعة سعد المهنا
سجل مراقبي الحسابات رقم 152 فئة أ
هوروث المهنا وشركاه

الكويت في 10 فبراير 2015

محمد صالح بهبهاني
رئيس مجلس الإدارة

إعلان توظيف

شركة تأمين في دولة الكويت بحاجة الى:

1 - مدير شؤون ادارية
2 - موظفي مبيعات تأمين (براتب وعمولة مغرية)
3 - موظفي تامين سيارات (إصدار و حوادث)

على ان تتوافر فيهم الشروط التالية:

رخصة قيادة كويتية صالحة
اقامة قابلة للتحويل
اجادة اللغة العربية و الانجليزية
الخبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في نفس المجال

للتقديم يرجى ارسال السيرة الذاتية:
inshrjobs@gmail.com